

## كلمة العدد

يوسف سلامة<sup>(1)</sup>

مع إطلالة الخامس عشر من شهر آذار لعام 2020 تكون الثورة السورية قد ودعت عامها التاسع، وولجت العام العاشر من حياتها. وإننا إذ نتذكر شهداء الثورة بكل الخير والعرفان، نتطلع مع السوريين جميعهم إلى أن يكون عام الثورة العاشر وقتًا للنصر، وعودة إلى الوطن، واستئنافًا لبنائه وتحريره من كل أوجه الطغيان، وبناء مجتمع الحرية والكرامة. وما كان لمجلة قلمون في هذا الوقت إلا أن تنتج مادة معرفية وأكاديمية تستجيب لشيء من مقتضيات تعظيم الذكرى وتكريمها.

وهكذا جاء العدد الحالي من (قلمون: المجلة السورية للعلوم الإنسانية) محتويًا على مجموعة من الدراسات من شأنها إبراز عدالة القضية السورية، واستكشاف وسائل الدفاع الشرعية والقانونية عنها، فضلًا على ضرورة الانحياز إلى القيم الإنسانية النبيلة التي استهدفت (الثورة) تحويلها إلى وقائع حية ومعيشة في الحياة السورية، بديلاً من الاستبداد والطغيان الذي امتدت سيطرته وعدوانه أكثر من نصف قرن من الزمن. وإضافة إلى ذلك، تم وقف المساحة الأوسع من صفحات العدد للحديث مطولاً عن شخصية سورية مبدعة، كان همها، على امتداد نشاطها وجهدها، تطهير (الوعي السوري)، وتحريره من الخرافات والأوهام، التي ما انفك النظام السوري المستبد يحاول تكريسها وتأييدها في (العقل السوري).

وفي ضوء ذلك كله، وقع اختيار هيئة تحرير المجلة على أن يكون (أدب زكريا تامر القصصي) محورًا للملف الرئيس في العدد. ولا نحسب أن هذا الاختيار في حاجة إلى تبرير أو تحليل، نظرًا لما هو مجتموع عليه من سمو المنزلة الفنية والأدبية التي جسدها هذا الأدب على امتداد ستين عامًا من العطاء الفني والأدبي المتجدد، والذي لعمق تأثيره حفر لنفسه عميقًا في الوجدان السوري، حتى صار هذا الأدب واحدًا من المصادر الروحية والأخلاقية والفنية لهذا الوجدان.

(1) رئيس التحرير

فعبّر خمسة محاور انتظمت في أحد عشر بحثاً بذلت ثلثة من السوريات والسوريين - أكاديميين ونقاد - أعظم ما استطاعوا من الجهد والتحليل المعمق للكشف عن الأبعاد الإنسانية لهذا الإبداع الرفيع من جهة، واستكشاف العمق الوطني لهذا الفن، وارتباطه بالبيئة السورية. ولقد كان من شأن النقد الذي حفل به أدب (زكريا تامر) للنظام السياسي والاجتماعي أن اضطر أديبنا إلى مغادرة الوطن منذ حوالي نصف قرن سعيًا وراء أفق أرحب للحرية يسمح بتأمل الحياة السورية على نحو أعميق، وصياغة مضامينها الروحية في قوالب فنية مبتكرة. فصار من الميسور لهذا الأدب، والحال كذلك، أن يعرف طريقه إلى العالمية عبر ترجمته إلى أكثر من عشرين لغة حية من جهة، وإلى أن يتحول إلى مادة أكاديمية يُقْبَلُ عليها الأساتذة وطلاب الدراسات العليا في كثير من الجامعات العربية والعالمية، اعترافًا بما لهذا الإبداع من قيمة فنية وإنسانية تستحق الدرس والتقويم.

ومن دواعي حزننا وأسفنا ألا يكون هذا الملف قد غطى حقلاً من أهم حقول الإبداع الفني في تجربة (زكريا تامر) الإنسانية والإبداعية. نعني بذلك (أدب الأطفال) الذي كرس له أديبنا كثيرًا من الجهد والوقت. ولقد أصاب فيه من النجاح مثل ما أصاب في فن القصة، فكان فيه رائدًا مبرزًا، ومنزلته فيه لا انفصال لها عن منزلته المتميزة في فن القصة ذاته.

ولأهمية هذا الحقل، قد لا يكون اليوم الذي تفسح فيه (قلمون) حيزًا واسعًا من صفحاتها لمناقشة أدب الأطفال السوري ببعيد. وعندئذ سينفتح الأفق لقول الكثير في هذا الباب أمام النقاد والدارسين وسائر المهتمين، سواء تعلق الأمر بمنجزات زكريا تامر، أو بمنجزات غيره من الرواد واللاحقين.

وفي ما يختص بالحيز المخصص للدراسات، فقد احتوى على دراستين قانونيتين حررهما قاض ومحام من ألمع رجال القانون السوريين. وكلتاهما على صلة وثيقة بأهداف الثورة السورية وتطلعاتها. أولاهما: دارت حول (إصلاح القضاء السوري)، وانصبت ثانيتهما على (العدالة الانتقالية: جبر الضرر وتعويض الضحايا). وبين أن الدراستين معنيتان بنصف قرن من حكم آل الأسد، من زاوية (تخريب القضاء وإفساده)، ومن زاوية ما ألحقه النظام السوري من (ضرر بالمواطنين)، داخل السجون وخارجها، بما في ذلك ما ألحقه رجال النظام بالمواطنين من خسائر في سياق الحياة اليومية من غصب الحقوق بالقوة والعنف أو بالتستر على هذا الغصب عبر الأحكام القضائية الفاسدة والمخالفة للقانون.

واحتوى هذا الحيز على دراستين سياسيتين مهمتين؛ انصبت واحدة منهما على (العلاقة بين

السلطة والثورة)، مع عناية خاصة أولتها للثورة السورية. أما الثانية، فقد أبرزت حقيقة أن القمع والتسلط والدكتاتورية هي النتائج المترتبة على الأيديولوجية القومية وعلى (أيديولوجيات الميليشيات السننية)، الأمر الذي يفسر لنا أسباب إطلاق النظام قادة (القاعدة) الإرهابيين الذين كانوا محتجزين في سجون النظام قبل الثورة.

وقد اختتمنا باب الدراسات ببحث موجز حول الإسهامات العلمية البارزة لثلاثة من علماء الاجتماع الذين رحلوا مؤخرًا بعد أن أغنوا هذا العلم برؤاهم المنهجية المهمة، فضلًا على المداخل الجديدة والمبتكرة التي قدمها كل منهم لتفسير الظاهرة الاجتماعية بمناهج تتباين إلى حد ما عن الأنظار السوسيولوجية التي قدمها (دوركهايم) وغيره من الآباء المؤسسين.

وفي الباب المخصص لمراجعات الكتب، وقع اختيارنا على أربعة، لكل منها أهميته في ميدانه الخاص، فضلًا على ما مؤلفها من منزلة علمية رفيعة.

تفرد أولها بمحاولة نادرة وجريئة في باب الدراسات الإسلامية. فغالبًا ما توحد هذه الدراسات بين شخصية (محمد النبي) وشخصية (محمد القائد السياسي). فعلى العكس من ذلك تمامًا، تعامل الكاتب هنا مع شخصية محمد باعتباره قائدًا سياسيًا، متجنبًا التداخل، بل الترابط المؤلف بين (محمد النبي ومحمد السياسي أو الإنسان). ولا تخفى الفائدة المنهجية لهذا الفصل، على الرغم من كل ما يكتنفه من صعوبات. فبفضل هذا المنهج تيسر للمؤلف أن يطلق أحكامًا على الجانب الإنساني من الشخصية، بدلًا من أن تكون الأحكام شاملة ومعممة. والكتاب بجملته محاولة للاجتهاد، والاجتهاد حق من حقوق الفكر الحر.

أما الكتاب الثاني – وهو عن اللغة الإنكليزية مباشرة – فينفي أن يكون الإسلام – من حيث هو دين – مسؤولاً عن تخلف المسلمين عن ركب الحضارة العالمية، أو عن البون الشاسع الذي ما يزال يفصلهم عن الحداثة الغربية المعاصرة. ففي رأي الكاتب إن المسلمين مسؤولون عما يعانونه من تخلف وطغيان يستبد بهم. ويكاد المرء يستشعر تعاطفًا ضمنيًا مع الشعوب الإسلامية، إحساسًا من المؤلف بوطأة النظم الاستبدادية التي يعيش في ظلها المسلمون. ولا بد من الالتفات إلى فكرته العميقة التي يذهب فيها إلى أن (فكرة الإصلاح الديني) في صورها المعروفة كافة ليست هي السبيل إلى خروج المسلمين مما هم فيه أبدًا، وهذا الرأي ليس إلا تعميمًا لحكم المؤلف بأن (التقدم الأوروبي) والحداثة مرورًا بالتنوير لا يعود الفضل فيها إلى (الإصلاح الديني البروتستانتي في القرن السادس عشر).

وأما الكتاب الثالث، فقد اتخذ من العلاقة بين الشعوب العربية والديمقراطية موضوعاً رئيساً له. وبدهي أن هذه العلاقة قد كانت ضعيفة، وماتزال. وليس المرء في حاجة إلى تدقيق عميق ليتبين أن هذا الضعف غير راجع إلى عيب اثني أو بينوي في هذه الشعوب. بل مرده في الحقيقة إلى (العلاقة القلقة) بين أنظمة الحكم والديمقراطية في أشكالها وصورها كلها. قد لا تبدو هذه النقطة واضحة في صفحات الكتاب، ولكن العرض قد تكفل باستكمالها.

وأخيراً تصدى الكتاب الرابع لإشكالية أنثربولوجية تتعلق بالجسد ومنزلته وطبيعته (بين الواقع والنص المقدس). وتتعين الإشكالية المثارة هنا حول طبيعة الجسد ومكانته وأهميته والمواقف المختلفة منه بين الممارسة الفعلية للعرب والمسلمين وما تنطوي عليه النصوص المقدسة من اتجاهات وتوجيهات. وعلى الرغم من العدد الهائل لصفحات هذا الكتاب، والإخراجات العلمية وغير العلمية التي ينطوي عليها، فقد نجح العرض في إلقاء الضوء على كثير من مغاليقه وأساره.

أنتهز الفرصة في هذا العدد لأبين أن (المقالة غير المحكمة) متوقع ممن ينتجها - لكونه باحثاً متمرساً في حقله - تقديم نتائج جديدة، أو إضافات تغني ميدان تخصصه. وقد جعلنا هذا الأمر لا نرى من ضرورة لفرض قيود إضافية وخارجية على الفكر الحر - كالإحالة إلى المصادر- نظراً لأن من يقوم بهذه المهمة لا بد أن يكون قد اطلع وهضم وتمثل المعارف الأساسية في تخصصه، وأصبحت وظيفته إنتاج الجديد في هذا التخصص.

وفي هذا العدد مقالتان غير محكمتين نأمل أن يجد فيهما القارئ المهتم ما وجدنا فيهما من عمق الفكر وبعد النظر، فضلاً عن كون العصر الذي نعيشه وما يكتنفه من أخطار تهدد الكرامة الإنسانية هو البؤرة التي تفجرت منها التأمّلات في المقاليتين.

وقد تفضل بكتابة هاتين المقاليتين الأستاذان (مشير عون ومحمد حافظ يعقوب). وعملهما حافل بالتأمّلات الفلسفية العميقة التي تسمح لنا بأن نطلق عليهما لقب (الفيلسوف). وما يجمع هاتين المقاليتين وما يفرق بينهما في الوقت نفسه هو فكرة (الحداثة). وقد تولد الفارق بينهما عبر النتائج التي توصل إليها كل منهما.

والموضوع المركزي الذي عالجه الأستاذ مشير عون في مقالته هو (مستقبل الديمقراطية في العالم العربي) وعمّا إذا كان الوصول إليها - من حيث هي نظام سياسي- أمراً ممكناً.

وفي هذه المقالة أقام الأستاذ (عون) ارتباطاً عضوياً وبنوياً بين (حقوق الإنسان) بوصفها أرقى المنجزات الإنسانية نتيجة لطابعها الكوني، و(الحدثة الغربية) و(الديمقراطية السياسية). والتصور الحاكم هنا للعصر بأسره هو (حقوق الإنسان). وفي رأي الأستاذ عون، فإن العرب ما لم يتقبلوا مبدأ (حقوق الإنسان) بطابعه الكوني وارتباطه الوثيق بالحدثة الغربية المعاصرة، فلن يكون طريقهم إلى الديمقراطية السياسية أمراً ممكناً. ومرة أخرى، إذا كان بعضهم يخشى على (المنظومة القيمية) الخاصة أن تتلاشى وتتفكك، بسبب تبني الحدثة، فإن فيلسوفنا يبين - بجلاء - أن هذا التبني ليس من شأنه أن يفضي بالضرورة إلى امتناع قيام (منظومة قيم فرعية) قد تكون وافية بحفظ مبدأ (الأصالة العربية).

أما المقالة الثانية، فتنتقل من فكرة الحدثة متعينة في (الدولة القومية الحديثة). أي في النظام السياسي الذي بدأ أوروبياً ولم يلبث إلا قليلاً حتى تحول إلى نظام غربي. غير أن هذه الدولة - في نظر الأستاذ يعقوب - سرعان ما انتهت إلى الازدواج، متنكرة لكثير من المبادئ التي قامت عليها: ديمقراطية في الداخل، ولامبالاة في الخارج حيال صور الظلم والدكتاتورية والاستبداد كلها. وهذا ما يستدعي إعادة النظر في مسيرة الحدثة، وبالأحرى إعادة النظر في شرعية هذه الدولة التي استنفدت أغراضها. وهذا ما يستدعي نقد الأسس التي قامت عليها هذه الدولة، ونعني بذلك نقد مبادئ الحدثة ذاتها.

ولست أرى من حقي الإفاضة في عرض تصوري لهاتين المقالتين، فقد كتبنا للقارئ، وللقارئ الحر والمتحرر على وجه الدقة.